العرب
الأحد 2021/11/14
السنة 44 العدد 12240

تهديدات مبطنة من عبدالحميد الدبيبة بعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات

ترك الباب مفتوحا أمام تعديل قانون انتخاب الرئيس بضغط غربي

مرّ رئيس حكومة تصريف الأعمال في ليبيا عبدالحميد الدبيبة إلى التهديد المبطن برفض نتائج الانتخابات المقرر تنظيمها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، حيث عكس اشتراطه مساء الجمعة أن يكون هذا الاستحقاق نزيها للاعتراف بنتائجه، هذه التهديدات التي قد تنسف المسار الانتقالي الذي تمر به ليبيا لاسيما أنها تترافق مع تهديدات الإخوان بإفساد الاستحقاق المذكور.

صغير الحيدري

الدبيبة غير مرتاح للسباق الرئاسي طالما ليس طرفا فيه

تونس - فجر تصريح رئيس حكومة تصريف الأعمال في ليبيا عبدالحميد الدبيبة في أعقاب مؤتمر باريس الدولي مساء الجمعة الذي اشترط فيه النزاهة للقبول بنتائج الانتخابات المقرر تنظيمها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل جدلا واسعا.

واعتبرت أوساط سياسية ليبية أن تصريح الدبيبة حمل في طياته تهديدات مبطنة برفض النتائج التي ستفرزها صناديق الاقتراع في التاريخ المذكور إذا لم يكن طرفا في السباق لرئاسة البلاد.

وقال الدبيبة المقرب من جماعة الإخوان المسلمين وتركيا إنه سيسلم السلطة للجهة التي ينتخبها الشعب في الرابع والعشرين من ديسمبر "في حال أُجريت الانتخابات بشكل نزيه وتوافقي".

وطالب الدبيبة بضمان إجراء الانتخابات دون خروقات، وذلك من خلال دعمها سياسيا ومراقبتها دوليا، ووضع ضمانات حقيقية لقبول نتائجها وفرض عقوبات على المعرقلين والرافضين لهذه النتائج.

جبريل أوحيدة

هناك نية من الدبيبة للانقلاب على نتائج الانتخابات

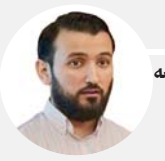
محمد قشوط

تلميحات الدبيبة برفضه تسليم الحكم لسلطة منتخبة خطرة جدا

ولم تتردد أوساط سياسية ليبية في اتهام الدبيبة بالتمهيد للانقلاب على النتائج خاصة وأنه حاول بشتى السبل دخول السباق الرئاسي بعد أن دشن حملة دعائية واسعة في وقت سابق من شأنها أن تتيح له الفوز بدفة قيادة ليبيا.

وقال عضو مجلس النواب الليبي جبريل أوحيدة إن "هناك نية من الدبيبة للانقلاب على نتائج الانتخابات وهو ما يذكرنا بالانقلاب على مجلس النواب في 2014 (...) عندما كانت النية مبيتة آنذاك للانقلاب، حيث انقلب بقايا المؤتمر الوطني السابق على انتخابات المجلس رغم شهادة الجميع بنزاهتها وشفافيتها".

وتابع أوحيدة في تصريح لـ"العرب" أن "الدبيبة الذي جاء ليبقى لم يكن أصلا متطلعا إلى الانتخابات ولم يعمل على تهيئة المناخ لنجاحها بحسب ما نصت عليه خارطة الطريق التي أوصلته إلى السلطة المؤقتة لذلك لا نستغرب إذا ما انقلب هو أو غيره على نتائج الانتخابات بتشجيع من أطراف أجنبية هي مستفيدة من أزمة ليبيا وحتى انقسامها ليستمر نفوذها ولو في جزء من البلاد".

ومن جهته قال المحلل السياسي الليبي محمد قشوط إن "تلميحات الدبيبة برفضه تسليم الحكم للسلطة المنتخبة خطيرة جدا بالإشارة إلى التوافق والنزاهة، وهي شروط ليست من اختصاصه وهي من اختصاص لجان الطعون المشكّلة من المجلس الأعلى للقضاء".

وأضاف قشوط في اتصال هاتفي مع "العرب" أن "كلمة التوافق أيضا فضفاضة لا معنى لها، ولن تنجح الأطراف السياسية في التوافق على شيء، لكن هذه كلمة ألقى بها الدبيبة لكي يتخذها مبررا في مرحلة أخرى لعدم تسليم السلطة".

ورأى أنه "اتضح في مؤتمر باريس من يقف مع الشعب الليبي واستقراره واستقرار بلاده، ومن يدعم الفوضى وهي تركيا وقطر وإيطاليا التي لا تريد أن تذهب ليبيا إلى الاستقرار".

وجاء موقف الدبيبة الذي لا يختلف في شيء مع موقف رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي في وقت بدأت فيه مفوضية الانتخابات تلقي طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية وتسجيل الناخبين.

وبدوره قال المنفي خلال مؤتمر صحافي إن المجلس سيسلم السلطة إذا استطاعت مفوضية الانتخابات تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر.

وشدد المنفي من باريس على وجوب إزالة العراقيل والخلافات قبل إجراء الانتخابات الشهر القادم.

وأضاف أنه "يجب حلحلة النقاط الخلافية لمشاركة الجميع في الانتخابات حتى تقبل نتائجها"، داعيا جميع الليبيين إلى المشاركة في الانتخابات القادمة والقبول بنتائجها.

وبحسب قانون الانتخاب الصادر عن البرلمان فإنه لا يمكن للدبيبة والمنفي الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية كما تعهد الطرفان مثل بقية المرشحين لتولي مناصب مؤقتة خلال جولات الحوار السياسي بجنيف السويسرية بعدم الترشح للانتخابات المقررة في ديسمبر المقبل.

وفي مواجهة هذا الوضع أطلق الدبيبة حملة واسعة للضغط على مفوضية الانتخابات والبرلمان لتعديل القانون بما يمكنه من الترشح لرئاسة البلاد، ويحظى رئيس الحكومة بدعم دولي وغربي خاصة بدا واضحا للعيان في الفترة الأخيرة لتولي الرئاسة.

ومساء الجمعة قال رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي إن "ضمان قبول نتائج الانتخابات المقبلة في ليبيا مرتبط بالتوصل إلى قانون منظم لها يتوافق عليه الجميع خلال الأيام القادمة".

ووجه مؤتمر باريس الذي انعقد الجمعة بمشاركة دولية واسعة شملت حضور قادة أكثر من ثلاثين دولة رسالة اعتبرت قوية من خلال التلويح في بيانه الختامي بفرض عقوبات دولية على معرقلي الانتخابات العامة، لكن ليس من المضمون أن يُلزم ذلك الأطراف الليبية بخارطة الطريق لاسيما جماعة الإخوان المسلمين.

وفي تحدٍّ للبيان الختامي لمؤتمر باريس قال رئيس المجلس الأعلى للدولة الاستشاري خالد المشري المحسوب على الإخوان المسلمين إنه يرجح تأجيل الانتخابات لثلاثة أشهر حتى التوافق عليها.

وأضاف المشري في تصريحات نقلتها عنه وكالة الأناضول أن "المجلس الأعلى للدولة لن يشارك في الانتخابات ولن يعرقلها، لكنه قدم طعونا لدى القضاء للفصل في قرارات المفوضية العليا للانتخابات".

وبالرغم من أن المؤتمر ركز كذلك على سحب المرتزقة الذين استعان بهم طرفا النزاع في وقت سابق وإجراء الانتخابات في موعدها، إلا أن أوساطا ليبية ترى أن حظوظ الالتزام ببيانه الختامي تبقى محدودة خاصة من قبل الأطراف الفاعلة على الأرض والدول التي لها مرتزقة في البلاد وخاصة تركيا.

أهالي عقارب التونسية يضغطون لحماية صحتهم وسط أزمة النفايات

عقارب (تونس) - يرفع أهالي عقارب في وسط شرق تونس مطالب بحماية صحتهم في أعقاب تعهد الرئيس قيس سعيد بإيجاد حل لأزمة النفايات التي دفعت بهم إلى الشارع في الأيام الأخيرة.

وتخرج مبروكة التي تعزو وفاة ابنتها إلى التلوث في منطقة عقارب للتظاهر مثل باقي الأهالي الذين يطالبون بغلق مكب نفايات يقولون إنه يضر بصحتهم، فيما امتلأ الجو بدخان الغاز المسيل للدموع.

وتقول الأم البالغة من العمر 59 عامًا "لن نتراجع عن حقنا في حياة سليمة".

وفي الشارع الرئيسي لبلدة عقارب يتجمع منذ الصباح نساء وشباب وحتى أطفال للتظاهر وهاجسهم الوحيد غلق المكب لأنهم كما يقولون سئموا الأمراض والتدهور البيئي اللذين تسببهما النفايات.

وتعيش البلدة التي يقطنها حوالي 40 ألف نسمة وتتبع لولاية صفاقس منذ نحو أسبوع على وقع احتجاجات اجتماعية تطالب بغلق ثاني أكبر مكب للنفايات في البلاد من مجموع 13 أخرى.

وفقدت مبروكة بن إبراهيم ابنتها يسرى التي كانت في الحادية والعشرين من عمرها في عام 2019 بسبب لدغة بعوضة تقول إنها "مسمومة ومصدرها المكب". وهي تعتقد أن الحشرة نقلت إلى ابنتها سُما قاتلًا أو مرضًا بسبب نفايات المكب المنتشرة على مساحة 35 هكتارًا بالقرب من محمية طبيعية.

وتضيف في حرقة وهي تحمل صورة يسرى "فقدت ابنتي ولا أريد أن تفقد عائلات أخرى أبناءها جراء أوساخ المكب".

وتصرخ باكية "نريد العيش سالمين، لماذا يريدون لنا الضرر؟".

وتنتشر رائحة النفايات في الشوارع متأتية من مكب "القُنّة" الواقع على بعد نحو ثلاثة كيلومترات من مركز البلدة ويستقبل يوميا أكثر من 620 طنًا من الفضلات حسب تقديرات منظمات ناشطة في المجال.

وتحتوي أطنان القمامة المدفونة في الموقع الذي يخدم مليون نسمة في ولاية صفاقس أيضًا على نفايات صناعية وطبية خطيرة، بحسب السكان.

ويتحدث السكان وأطباء عن أنواع معينة من السرطان ومشكلات في الرؤية والعقم تُسجل بمعدل أعلى من أي مكان آخر. وتحت الضغط الشعبي وعدت السلطات بإغلاق الموقع، لكن أعيد فتحه الاثنين بعد الفشل في العثور على مكان آخر مما أدى إلى سلسلة من الاحتجاجات والصدامات مع الشرطة.

والثلاثاء توفي متظاهر بسبب الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته الشرطة وفقا لعائلته وهي رواية مختلفة عمّا أعلنته السلطات.

وعندما أُغلق مكب عقارب مؤقتًا في نهاية سبتمبر توقفت البلديات في المنطقة عن جمع القمامة ما أدى إلى أزمة نفايات في صفاقس التي غمرت شوارعها خلال 40 يومًا أكياس القمامة.

لذلك أعادت السلطات فتح مكب عقارب على بعد حوالي ثلاثين كيلومترًا من المدينة الصناعية الكبيرة، لكن هذا لم يؤدّ سوى إلى نقل المشكلة.

ويشكو السكان من المكب منذ افتتاحه في عام 2008.

ويؤكد الطبيب بسام بن عمّار "بعد سنتين من إنشاء المكب وبسبب حرق الفضلات والغازات السامة التي تفرزها بدأنا نلحظ وكسبب مباشر ارتفاعًا في أمراض الحساسية والجهاز التنفسي والإجهاض المبكر والأمراض السرطانية".

ويتابع بن عمّار الذي يعمل في البلدة منذ عشرين عاما "يتم جلب فضلات من كل الأصناف، لاحظنا وجود مواد طبية وأعضاء بشرية وحتى أجنّة"، في حين تؤكد وزارة البيئة أن نفايات المستشفيات تُعالج بصورة منفصلة.

ويقول عادل بن فرج وهو من بين المتظاهرين "طيلة العام لا يفارقنا البعوض ولا الرائحة الكريهة. نوافذ البيت لا تُفتح (...) مطالبنا بيئية ومشروعة ولا علاقة لها بالسياسة".

وتعد تونس من بين الدول التي لا تقوم بتدوير النفايات إلاّ بنسب ضئيلة وتعتمد أساسا على الحرق أو الطمر للتخلص منها. وتنبه منظمات المجتمع المدني إلى أن ما يحدث في عقارب يشبه مناطق أخرى تفاقم الوضع فيها ولم تعد تستوعب كميات الفضلات المنزلية والصناعية.

> السكان وأطباء في عقارب يتحدثون عن أنواع من السرطان ومشكلات في الرؤية تُسجل بمعدل أعلى من أي مكان آخر

وتقول منسقة قسم العدالة البيئية في منظمة "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" إيناس لبيض إن "أكثر من 90 في المئة من النفايات لا يتم تدويرها في تونس وهذا بتسبب في تدهور الوضع الصحي والبيئة" بجوار المكبات.

وتضيف لَبيض محذرة "اليوم في عقارب وغدا ربما في مكبات أخرى بالعاصمة، ليس هناك مكب في تونس في منأى" عن ظهور احتجاجات اجتماعية.

وتقول إن "على الدولة أن تضمن الحق في بيئة سليمة ويجب إرساء منظومة حقيقية لتدوير النفايات من مرحلة الفرز وصولا إلى المعالجة. يجب أن تكون هناك عدالة بيئية في تونس. ما معنى أن تتمتع مناطق بهواء نظيف وتُحرم مناطق أخرى مهمشة من أبسط حقوق العيش؟".

ويؤيد هذا الرأي الشاب العشريني أحمد، ويقول موجها كلامه للسلطات "إنهم يتجاهلون مطالبنا لأننا مهمشون ولا يكترثون لصحتنا".

وتؤكد وزارة البيئة أن عملية إنشاء أي مكبّ يكون من شروطها الأولية الحصول على ترخيص من الأهالي والسلطات المحلية.

وأعرب الطبيب بن عمّار عن خشيته من تزايد تدهور الوضع في عقارب في غياب حل مستدام، قائلا "إذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن المستقبل الصحي للمنطقة سيكون خطيرا".

ويقول المهندس محمود العجمي (29 عاما) الناشط ضمن جمعية "مانيش مصب" (لست مصبّا) وهو يعرض رسمًا ساخرًا لجرذان بصدد قضم دستور البلاد الذي يضمن حق العيش في بيئة سليمة "نحن مواطنون تونسيون نريد حقنا في بيئة نظيفة".

أزمة النفايات تفجر احتقانا في تونس

الجزائر تتشدّد تجاه طبعة جديدة من الإرهاب

صابر بليدي

الجزائر - أعلن الدرك الجزائري عن تفكيك خلية تابعة لحركة رشاد المصنفة منذ أشهر كتنظيم إرهابي، وأحال عناصرها الـ21 على القضاء الذي أمر بإيداع 18 منهم السجن المؤقت، بينما وضع الثلاثة الآخرين تحت الرقابة القضائية، لتُضاف بذلك إلى عدة خلايا تم تفكيكها خلال الأشهر الأخيرة.

وكانت الحركة المذكورة قد صُنفت إلى جانب حركة استقلال القبائل "ماك" كتنظيم إرهابي، ويتم التعامل معهما وفق جملة من النصوص والقوانين التي تم تكييفها بشكل يحد من نشاط الحركتين، وتم تخصيص قطب جزائري في محكمة العاصمة لمعالجة تلك القضايا.

ورغم تركز نشاط الحركتين على الداخل الجزائري كونهما تعتبران حركتين سياسيتين معارضتين للنظام السياسي القائم، إلا أن قيادتيهما ونواتيهما تتواجدان على أراض وعواصم أوروبية مما تسبب في خلافات دبلوماسية بين الجزائر وفرنسا، كونها تعتبر القاعدة الخلفية لتنظيم "ماك" وتمنح جنسيتها للزعيم والمؤسس فرحات مهني.

وكثفت المصالح الأمنية في الجزائر منذ الصائفة الماضية من نشاطها ضد خلايا التنظيمين المصنفين كحركتين إرهابيتين، ووجهت لهما تهما بالضلوع في أحداث الحرائق الكبرى التي عاشتها البلاد خلال الأشهر الماضية خاصة في منطقة القبائل، والمشاركة في عملية الاغتيال البشعة التي استهدفت المناضل والمتطوع جمال بن إسماعيل.

وأفاد بيان لقيادة الدرك الوطني بأن "أعضاء الخلية الإرهابية تم تقديمهم أمام وكيل الجمهورية لدى القطب الجزائي المتخصص لمحكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة، وأن وكيل الجمهورية بدوره أحالهم على قاضي التحقيق لدى القطب المذكور، وصدر في حق 18 منهم أمر بالإيداع، فيما تم وضع الثلاثة الباقين تحت الرقابة القضائية".

وحسب قيادة الدرك الجزائري فإن "الموقوفين متابعون من أجل جناية المؤامرة ضد أمن الدولة التي يكون الغرض منها تحريض المواطنين ضد السلطة والمساس بوحدة التراب الوطني، والانخراط والإشادة بمنظمة إرهابية تنشط بالخارج، والتحريض على الكراهية بين المواطنين والسكان، ونشر وتوزيع بغرض الدعاية منشورات عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية".

> الدرك الجزائري أعلن عن تفكيك خلية تابعة لحركة رشاد المصنفة منذ أشهر كتنظيم إرهابي، وأحال عناصرها الـ21 على القضاء

وهذه التهم ثقيلة برأي المختصين في القانون، وستحيل أصحابها إلى ارتكاب أفعال جنائية تترتب عنها في الغالب أحكام قاسية تماشيا مع النصوص والقوانين المستحدثة من أجل محاربة الإرهاب، وينتظر صدور نصوص أخرى تتعلق بتصنيف وتعريف الحركات والعناصر الإرهابية، وآليات إدراجها تحت العناوين المذكورة أو إسقاطها منها.

وعبّر الدرك الجزائري في البيان الصادر الجمعة عن أمله في تعاون وتفاعل الجزائريين مع الجهود المبذولة في الحرب على الإرهاب، ودعاهم إلى "المشاركة الفعالة في مكافحة مختلف أنواع الإجرام، والإبلاغ الفوري عن كل عمل إجرامي أو أي إضرار بالصالح العام"، ووضعت لأجل ذلك آليات لوجستية.

وتأسست حركة رشاد عام 2007 في بريطانيا على يد عدد من الوجوه المحسوبة على التيار الإسلامي من أجل تغيير النظام السياسي القائم في البلاد، وسجلت حضورا لافتا في احتجاجات الحراك الشعبي منذ بدايته في فبراير 2019، وظل خطابها يتظاهر بـ"التعبئة السلمية"، غير أن إفادات أوردها التلفزيون الحكومي أظهرت "تنسيقا بين عناصر إرهابية من التنظيمات الإسلامية القديمة وقيادات في حركة رشاد".

كما كان الأمن الجزائري قد أوقف منذ 2019 القيادي في التنظيم أحمد بن نعوم الذي ظهر في احتجاجات الحراك الشعبي منذ بدايته، وصدرت في حقه عدة أحكام بالسجن فضلا عن عناصر وخلايا أخرى.